

جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

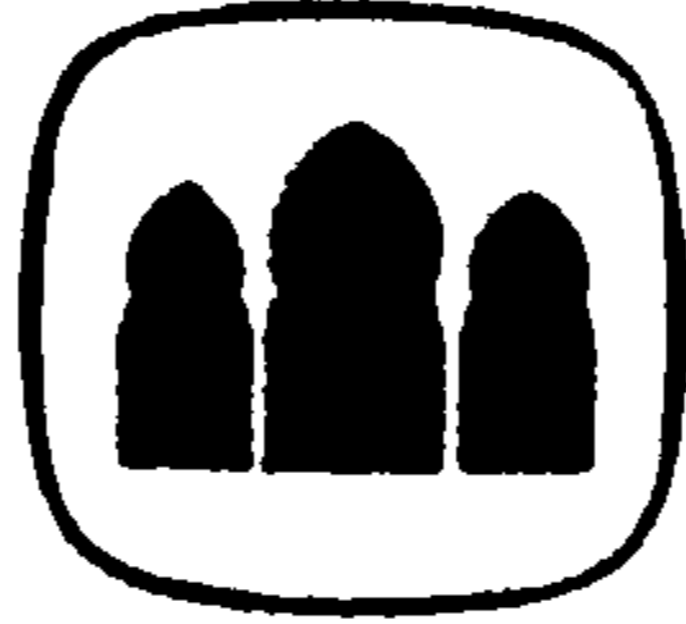


اللسانيات واللغة العربية
بين النظرية والتطبيق

4
سلسلة الندوات

1992

جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس



اللسانيات العربية
بين النظرية والتطبيق

سلسلة الندوات

الاعراب بين الحد (1) والوظيفة (2)

الحسين كنوان
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يبدو أن الاعراب هو المفهوم المرشح الوحيد - أكثر من غيره مسن المفاهيم (3) لأن يكون (عنوان) الدرس اللغوي العربي (الناجح) منذ نشأته حتى الآن ولعل هذا ناتج عن كونه مصطلحا يرمز لاستمرارية وجود أمة بكاملها ، أو لأنه يحمل دلالة القصد من عملية التكلم (4) (البيان) ، أو لأن وسيلة التحليل اللغوي التي يقصد من ورائها الفهم والافهام تسمى إعرابا (5) ؛ والأدوات المستعملة للوصول إلى هذا الهدف تسمى علامات إعراب .

لقد بذلت مجهودات في تعريف الاعراب - تحمد لأصحابها - ترمي إما إلى شرح مفهومه (6) ، أو تبيان وظيفته (7) في الدرس اللغوي العربي ، أو تجاوز (8) مفهومه التقليدي . وقد تدرجت تلك المحاولات كلها على سلم الترقى الزمني ، من اعتبار الاعراب علامات تجسم حركات أعضاء نطق المتكلم (9) ، أو حركات مبينة (10) عن معاني اللفظة ، إلى تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل (11) ، ثم الجنوح إلى اعتباره (الاعراب) منهجا تحليليا ينبغي أن يوظف كسل مكونات (12) الكلام ، مما يؤهله لأن يكون علما مستقلا بذاته ، أو منهجا خاصا للتحليل .

والملاحظ أنه كلما تقدمنا في تاريخ الدراسات اللغوية العربية إلا وجدنا أن مجال استعمال مصطلحي النحو والاعراب يضيق . ولعل ذلك هو ما سمح بظهور مصطلحات (13) جديدة يستقل كل منها بجانب من جوانب الدرس اللغوي العربي المتكامل ، وهو أمر لم يكن ظاهرا من قبل ، لأن النحو عند الخليل (14) (مثلا) عبارة عن (جمل) من المسائل (النحوية و الصرفية) و (الصوتية) . ويجاريه الزجاجي في تسمية كتابه (15) (الجمل في النحو) .

أما ما يسمى عند المتأخرين بعلامات الاعراب فهو عند سيبويه (16) « مجاري أواخر الكلم » . ولا يرتبط الاعراب عند الزجاجي (17) بالعاملية ، وإنما هو عرض لعلامات الاعراب الاصلية منها والفرعية . وعند المبرد (18) وابن الأنباري إشارة لطيفة إلى الكيفية التي ينبغي أن توظف بها بعض علامات الاعراب الفرعية التي هي الحروف .

ويبدو أن شمولية الدرس اللغوي العربي (موضوعا ، وهدفا ، و وسيلة تحليل) هي التي عناها الزجاجي بتسمية النحو (19) إعرابا ، والاعراب نحوا ، وذلك ما لخصه ابن يعيش بقوله : (20) « النحو قانون يتوصل به الى كلام العرب » .

ولعل هذا ما ينشده بعض الدارسين المحدثين ، مندرجا تحت هذا المصطلح أو ذلك ، كتظافر القرائن (21) ، أو تظافر المستويات (22) ، أو محاولة ضبط أنواع الاعراب اصطلاحا (23) . فالمسألة إذن متارجحة بين الحصر والشمولية : شمولية مفهوم الاعراب الذي يعني عند البعض علم النحو (24) ، وحصر مجال هذا المفهوم في تفسير أواخر الكلم لتعاقب العوامل (25) .

ولعل نوعا من الاهتزاز يعتري هذا المفهوم بنوعيه (الشامل ، والمحصور) ، فهو عند المتقدمين يجنح إلى الشمول ، ولكنه غير دقيق المعالم ، ولا محدد الوظائف ، وعند المتأخرين ، محصور في تفسير أواخر الكلم لتعاقب العوامل ، وله علامات محصورة ، ومضبوطة ، ولكنه (بمجموع علاماته) لا يفي بالفرض من حيث الوظيفة المخصصة له ، وبذلك لا ينسجم الحد والوظيفة في الأمرين معا ، وربما اتضح ذلك بالإعتبارات التالية :

- 1 - عدم مطابقة الحد للوظيفة ومسايرته لها (26) .
- 2 - عدم اعتبار الفرق بين وظيفة علامات الاعراب الاصلية والفرعية (27) .
- 3 - عدم إطراد مقولتي علامة الاعراب وحرف الاعراب بين

- الاعراب الاصلي والفرعي بكامل الوضوح (28) .
- 4 - حصر موقع علامة الاعراب في آخر الكلمة دون أولها أو وسطها (29) .
- 5 - عدم اعتبار نوع علامة الاعراب عند ما تختلف أنواعه من اللفظي الى التقديري ، إلى المنوي (29) ، (المحلي) .
- 6 - عدم اعتبار التدرج في وظيفة علامة الاعراب من حيث الأهمية (30) .
- 7 - عدم اعتبار الحد الأدنى من علامات الاعراب والحد الأعلى (31) منها .
- 8 - عدم اعتبار تظافر العلامات الاعرابية (32) لتحقيق مفهوم نحوي واحد .
- 9 - عدم خضوع علامة الاعراب أحيانا للعامل (النحوي) (33)
- 10 - جواز أنواع من الاعراب لنوع واحد من الأسماء في حالة تركيبية واحدة (34)
- 11 - حصول الفهم للمخاطب رغم عدم احترام علامات الاعراب كما هي عند النحاة .

يبدو أن الاعراب في اصطلاح النحاة لم يحظ بالحد الذي يناسب وظيفته كل العلامات المخصصة له ، ولا المجال الذي يستعمل فيه ، فمن حيث علامات الاعراب الاصلية فإنها تؤدي وظائفها التي تتناسب مع التعريف الاصطلاحي للاعراب الى حد ما . أما العلامات الفرعية ، فهي أبعد من أن تؤدي هذه الوظيفة إلا بضرب من الاجراءات التي قد لا تتناسب مع الحد بتاتا . ولذا نستعرض بعض تعاريف النحاة للاعراب قصد توضيح نظرتهم لهذا المفهوم .

يقول ابن جنى (ت 302هـ) معرفة الاعراب : 36 « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » .

ويقول الزجاجي (ت 337) : (37) « والاعراب : الحركات المبينة عن معاني اللفظة » .

أما ابن يعيش فيقول : (ت 643 هـ) : والاعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ... » .

هذه نصوص ثلاثة في تعريف الاعراب اصطلاحا ، ينفرد كل واحد منها بنقطة خاصة رغم أنها تتناول موضوعا واحدا .

فابن جنى يرى أن الاعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" ولولا الأمثلة التي أردف بها تعريفه لتوهم أنه يعني مطلق الألفاظ التي قد

تعني الكلمات (39) والحروف على السواء ، باعتبار أن كلا منها يتلفظ به ، وربما انصرف الذهن الى الكلمات أكثر منه إلى الحروف ، وعند ذلك يكون القصد غير واضح ، لكن الأمثلة التي ذيل بها تعريفه هي التي وضحت هدفه وقصده (40) «لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون للاحتراز ، فكما لا يكون ماله تأثير حشوا ، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا » وقد احتراز ابن جني من الكلام الذي يكون شرحا واحدا بالكلام المميز بالعلامات وبذلك رفع الإبهام ، بيد أن العلامات الاعرابية التي استعملها فيها نظر من حيث الوظيفة التي تسند إليها (41) .

ذلك أن الوصف العلمي الدقيق لم يعد يسمح بعرض وجوه إعرابية مختلفة في حالة واحدة على أنها لغات (42) . وإنما ينبغي البحث عن تفسير واحد يجمع هذه الأوجه كلها في وصف واحد . فعلى فرض التسليم بأن تلك الأوصاف المختلفة لموصوف واحد لغات فيه ، وأنها متفاوتة في درجات المقبولية ، فإنها كلها مبنية على كل حال . وعليه فالإبهام الذي يريد ابن جني رفعه بهذا التعريف ، لا يزال قائما على الأقل عند المخاطب الذي يعرف أوجه الأعراب (الثلاثة) * المختلفة الجائزة في مثل هذا الحال ، فلا يمكنه أن يرجع إحداهما على الأخرى إلا بفضل تأمل .

أما الزجاجي فالاعراب عنده هو «الحركات المبينة عن معاني اللغة» وبذلك يعني الأعراب عنده «البيان» بواسطة الحركات ، وهذه هي وظيفته الأصلية من حيث اللغة . ثم إن له وظيفة فركية تتجلى في الجانب الاصطلاحي النحوي ، وهي (43) «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، لأن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا ...»

فالجامع بين الأعراب لغة واصطلاحا هو البيان في كل ، وإن كان مجال الاستعمال يختلف ضيقا ، واتساعا ، فالبيان لغة أشمل وأوسع ، والبيان اصطلاحا جزء منه وأدوات البيان لغة كل ما يبين من مستويات الدرس اللغوي العربي ، في حين أن أدوات البيان اصطلاحا محصورة في وظيفة تلك العلامات الظاهرة ، أو المقدرة على أواخر الكلم الناتجة عن تعاقب العوامل ، وفي هذا البيان نظر .

ويبدو أن الثغرة التي يمكن أن تناقش منها هذه المسألة هي أن الزجاجي «ومن ارتضى تعريفه للأعراب من النحاة» لم يراعوا مجموعة من المسائل التي من شأنها أن تجعل تعريفهم للأعراب مسائرا للتعريف اللغوي العام الشامل إلى حد ما . ذلك أنهم :

أ - نسبوا الاعراب (البيان) إلى الحركات الواقعة في أواخر الأسماء والأفعال فقط ، دون التمييز في الوصف بين وظيفة العلامات الأصلية ، والفرعية تمييزا يجعل العلامات الفرعية تؤدي وظيفتها المناسبة (44) .

ب - لم يراعوا تظافر العلامات في عملية الاعراب (البيان) وتخصص بعضها في موقع إعرابي دون غيره (45) ، حيث يكون دور بعض العلامات الاعرابية ضروريا في حالة ، وثانويا في حالة أخرى ، بمعنى أن الاعراب الذي هو البيان ، قد يحصل للمخاطب بنسبة ما ، دون مراعاة الحركات الاعرابية المعتبرة عند النحاة أحيانا ...؟

ولولا السياق العام الذي أورد فيه الزجاجي هذا التعريف "والاعراب : الحركات المبينة عن معاني اللفظة " لانصرف الذهن الى مطلق الحركات المبينة عن معاني اللفظة مهما كان موقعها من الكلمة ، ومع ذلك يبقى أمر مناقشة تعريف الزجاجي للاعراب أمرا واردا : ذلك أنه يفهم منه أنه يخالف النحاة الذين أشار إلى تعريفهم للإعراب ، وهو بصدد تعريف الاعراب لغة واصطلاحا . فإذا اعتبرنا على حد قوله - >> أن النحو اسم لهذا الجنس من العلم الذي هو : النحو ، واللفظة ، والاعراب ، والغريب >> فإن الاعراب بمعنى >> الحركات المبينة عن معاني اللفظة >> تكون أدواته ، ومجال استعماله ، أوسع وأشمل من أن يكون مقصورا على تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل ، بل يذهب الزجاجي بعيدا من ذلك عندما يسمي " النحو إعرابا ، والاعراب نحوا " لأن الغرض طلب علم واحد . وبهذا يبدو أن الزجاجي لا يقصر وظيفة " الاعراب " الذي هو الحركات المبينة عن معاني اللفظة " على أواخر الكلم لتعاقب العوامل . وإنما يقصد مطلق الحركات المبنية بقطع النظر عن موقعها من الكلمة كما سنرى .

أما ابن يعيش فيتفرد بشيء من التفصيل فيما يخص وظيفة العلامة الاعرابية حيث يسمح وجودها بحرية التصرف من حيث التقديم والتأخير ، وإلا لضاق المذهب - على حد قوله - لو لم يقع التمييز بين نوعين من العلامات الاعرابية هما : علامة الاعراب (الحركة) وعلامة الاعراب الموقع (الرتبة) .

وعليه يدخل ابن يعيش في هذا الصدد ضمن النحاة الذين وجهت لهم الانتقادات السالفة ، لأنه يتفق معهم في المقصود من الاعراب .

والخلاصة أن هذه النصوص الثلاثة ، التي أوردناها لتعريف الاعراب اصطلاحا على سبيل التمثيل لا الحصر ، وإن كانت تفصل بينها

مسافات زمانية متباعدة (ق 3، 4، 7) تكاد تكون مجتمعة على أن المقصود بالإعراب اصطلاحاً هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل ... وإن كان الزجاجي - وهو أقدمهم جميعاً - يلاحظ من تعريفه للإعراب شيء من الشمول والاطلاق فيما عناه بالحركات المبنية عن معاني اللغة .

ولعل هذا التعريف لم يكن سقطاً من الزجاجي ، وإنما كان على وعي ودراية ، ولذا نراه وهو يمثل لوظيفة الإعراب لم يدخل في الكلام ؟ فيقول : " الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ... ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ؛ جعلت حركات فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ... وكذا سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتوسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني ."

وبهذا يتضح أن الزجاجي لا يقصد بالحركات المبينة على المعاني ، الواقعة في أواخر الكلمات لتعاقب العوامل ، وإنما قد تكون الحركة المبينة أول الكلمة أو وسطها .

ويبدو أن هذا شيء طبيعي ينسجم مع طبيعة اللغة العربية بل وأخواتها السامية ، وفي هذا يقول أحد الدارسين المحدثين وهو بصدد عرض بعض خصائص اللغات السامية " وأصول الكلمات ، لا توجد مستقلة في اللغات السامية ، فالأصل الدال على معنى القتل في اللغة العربية مثلاً هو (ق ت ل) لا يوجد مستقلاً في هذه اللغة ، بل لا يمكن النطق به . والأصوات التي يتألف منها أصل ما ، توجد مرتبة حسب ترتيبها في الأصل في جميع الكلمات المشتمة على معناه العام ... واشتمال الكلمة على أصوات أصل ما ، لا يدل على أكثر من تضمينها للمعنى العام لهذا الأصل .

أما ما عدا هذا المعنى العام فيشار إليه بأصوات مد طويلة أو قصيرة ، تلحق جميع أصوات الأصل أو بعضها ، فنوع الكلمة ، أو زمنها ووظيفتها في الجملة (...) كل ذلك وما إليه تدل عليه في اللغات السامية أصوات مد طويلة أو قصيرة تلحق جميع أصوات الأصل أو بعضها ... فبضم القاف ، وكسر التاء ، وفتح اللام في « قتل المجرم » مثلًا تدل الكلمة على فعل حدث في زمن مضى ومسند للمفعول . وبعد القاف بالألف ، وكسر التاء ، وإبقاء اللام ساكنة في « قاتل الذي يقاتلك » تدل

الكلمة على أمر المخاطب بإجراء القتل في صورة متبادلة مع غيره ، وبفتح القاف ومد التاء بالياء وكسر اللام في « هذا دم القتل » تدل الكلمة على شخص وقع عليه القتل ومنسوب إليه . وبفتح القاء وإبقاء التاء ساكنة ومد اللام بالالف في « هؤلاء قتلى الحرب » تدل الكلمة على عدة أفراد يوقع عليهم القتل ...

وقد يصحب هذا أحيانا أصوات جديدة تسبق أصوات الأصل الثلاثة ، أو تتخللها ، أو تلحقها للدلالة على معان خاصة في الكلمة ، فبزيادة ميم محركة بالفتح قبل أصوات الأصل ونون ساكنة في نهاية الكلمة ، مع إبقاء القاف ساكنة ، وفتح التاء واللام في « أصاب مقتلا » تدل الكلمة على عضو نكرة تؤدي إصابته إلى القتل ، وقد وقع عليه الفعل المعبر عنه في الجملة ، وبزيادة ياء مفتوحة قبل أصوات الأصل ، وتاء مفتوحة بعد القاف ، ونون مفتوحة في آخر الكلمة ، مع إبقاء القاف ساكنة وكسر التاء ومد اللام بالواو في « القوم يتقاتلون » تدل الكلمة على فعل يحدث في الحال ، أو في الاستقبال في صورة متبادلة بين طائفتين من الذكور الأدميين .

هكذا يتضح من خلال هذا النص أن أصوات المد القصيرة أو الطويلة التي تصحب أصول الكلمات ، أو تضاف إليها في العربية ، والواقعة في أي حيز منها تبين عن المعاني الجديدة الفرعية ، كما يقتضيه السياق ، وقصد المتكلم وإرادته شأن العربية في ذلك شأن أخواتها من اللغات السامية .

إذا كانت اللفظة عبارة عن « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » وكانت « أصول الكلمات في اللغة العربية هي المعبرة عن المعنى العام » وكانت « وظيفة أصوات المد القصيرة أو الطويلة هي تفريع معاني مختلفة عن ذلك المعنى العام » حسب ظروف الكلمة ، ومقاصد مستعملي اللفظة ، فإن مسألة الاعراب في هذا الصدد لا تعدو أن تكون عملية تأليف بين أصوات الكلمة الأصلية ، مرتبة فيما بينها من جهة ، وبينها وبين أصوات المد القصيرة أو الطويلة التي تضاف إليها لتوجه معناها العام ؛ وجهة معينة من جهة ثانية ، وبأصوات المد هذه تتميز وظائف الكلمات في التركيب ، وتفسر علاقاتها فيما بينها . إذا كان الأمر كذلك ، فما هي مسوغات حصر الاعراب اصطلاحا في تغيير أواخر العلم لتعاقب العوامل عليها عند من يقول بذلك ؟ .

الهوامش

- (1) قال ابن يعيش : «اعلم أنهم إذ أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوده بحد يحصل لهم الغرض المطلوب» . شرح المفصل م 1 ج 1 ص 18 .
- (2) انظر وظيفة المطابقة الاعرابية في النحو العربي لصاحب المقال (كنوان) (مرقون) .
- (3) كالنحو والبلاغة ، وفقه اللغة ، والصرف
- (4) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 81 تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس .
- (5) انظر باب المبنى والمعرب في كتب النحاة وخاصة المتأخرين منهم .
- (6) انظر كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) وبالخصوص ص : 190 - 289 - 314 - 318 تحقيق فخر الدين قباوة ط 1 بتاريخ 1405 هـ / 1985 م مؤسسة الرسالة .
- وكتاب سيبويه (180هـ) ج 1 ص 13 تحقيق وشرح عبد السلام هارون ط 2 بتاريخ 1403 هـ / 1983 م .
- والايضاح في علل النحو للزجاجي (ت 337هـ أو 340هـ) ص 81 تحقيق مازن المبارك ، ط 4 بتاريخ 1402 هـ / 1982 م) . دار النفائس .
- وكتاب الجمل في النحو للزجاجي ص 2 . تحقيق على توفيق الحمد ط 2 تاريخ 1407 هـ / 1986 م دار الامل .
- (7) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ، ص 85 / والاشباه والنظائر للسيوطي (ت 911هـ) ج 1 - ط 1 . تاريخ 1405 / 1984 دار الكتب العلمية .
- (8) انظر باب المبنى والمعرب من كتب النحاة وخاصة المتأخرين ، وكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ط 2 بتاريخ 1982 دار المعارف ، ص 78 / - ومجلة الرسالة التربوية ، السنة 8 العدد 16 بتاريخ 1404 هـ 1984 م المملكة المغربية ، وزارة التربية الوطنية ، مقال تحت عنوان : « نظرة في قرينة الاعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة » لصالح الدين بكر / . وفي إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية ، تأليف عبد الوارث مبروك سعيد ط 1 بتاريخ 1406 هـ / 1985 م دار العلم للنشر والتوزيع وما بالخصوص 99 ...
- (9) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 83 .

- (10) المصدر السابق نفسه ص 85 / وشرح المفصل لابن يعيش (ت 643 هـ) المجلد الاول ج ا ص 72 . عالم الكتب بدون طبعة وبدون تاريخ . والخصائص لابن جنسي (ت 302 هـ) ج ا ص 35 ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- (11) هذا هو التعريف الشائع عند جل المتأخرين ، انظر على سبيل المثال حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ج 1 / أوضح المسالك لابن هشام الانصاري / همع الهوامع للسيوطي ...)
- (12) انظر نظام الاصل والفرع ومستويات التحليل النحوي في كتاب المقتضب للمبرد . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغويات عبد الرحمان بودراع . بجامعة سيدي محمد بن عبد الله / تحت إشراف الدكتور أحمد العلوي ، لسنة 1986 - 1987 (ص 23) .
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ...
- (13) بلاغة فقه اللغة .
- (14) انظر كتاب الجمل في النحو للخليل .
- (15) انظر كتاب الجمل في النحو للزجاجي .
- (16) انظر الكتاب ج ا ص 13 .
- (17) انظر كتاب الجمل في النحو للزجاجي ص 2 .
- (18) انظر المقتضب للمبرد (ت 285 هـ) ج 2 ص 153 ، 154 ، 155 . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة بتاريخ 1382 هـ / 1963 م (بدون ط) . عالم الكتب . / انظر الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين للانباري النحوي (ت 577 هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد . ج ا ص 38 دار الفكر ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (19) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 81 .
- (20) شرح المفصل لابن يعيش المجلد الاول ج ا ص 17 .
- (21) اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان .
- (22) نظام الاصل والفرع ومستويات التحليل النحوي في كتاب المقتضب للمبرد ، عبدالرحمان بودراع ...
- (23) انظر وظيفة المطابقة الاعرابية في النحو العربي (كنوان) مرقون .
- (24) هذا عند الزجاجي في كتاب الايضاح ص 81 .
- (25) هذا هو التعريف السائد عند المتأخرين من اللغويين العرب .
- (26) هذا لو قارنا تعريف النحاة بأنواع الاعراب الثلاثة : لفظي ، محلي ، تقديري .

(27) كالحروف المنسجمة مع الحركات مرة وغير المنسجمة مع أخرى . وكالحركات النائية عنها فتكون وظيفتها صوتية كما في الاسماء الستة ومالا ينصرف ، وظيفية كما في المثني وجمع المذكر السالم T. S.V.P. .

(28) انظر مناقشة من يقول بذلك عند صاحب المقال (وظيفة المطابقة) مرقون .

(29) لأن الذي ينسجم مع الحد لفة واصطلاحا هو اللفظي فقط .

(30) باعتبارها مميّزا نحويا أو صرفيا ، أو ذات وظيفة صوتية .

(31) لأجل هذا نتفاهم وإن أخطأنا في الاعراب الذي يقول به

النحاة .

(32) الحركة ، الموقع ، السبق الى الذهن ، سمات الكلمة ، المقام ،

وقرينة الحال .

(33) مثل قصد المتكلم (إن الله بريء ...)

(34) ثلاثة أوجه في بعض الاسماء وخمس إعرابات للمتنى

(35) كالعلامات النائية ، حروفا كانت أو حركات ، والعلامات

المقدرة والمنوية .

(36) الخصائص ج 1 ص 35 تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب

العربي بدون ط . وبدون ت .

(37) الايضاح في علل النحو ص 81 (91) هذا الرقم الأخير غير

معتبر لأن النسخة التي اعتمدها فيها بعض الخلل من حيث الترقيم .

(38) شرح الفصل المجلد الأول ج 1 ص 72 / انظر أيضا حاشية

الصبيان ج 1 ص 47 ط عيسى البابي / مع الهوامع للسيوطي ص 14

ج 2 . دار المعرفة .

(39) لأن الحروف مبيّنة أيضا في الاصطلاح النحوي ، انظر حاشية

الصبيان ج 1 ص 48 .

(40) انظر شرح المفصل لابن يعيش المجلد 1 ص 52 .

(41) لأنه وظف علامات الاعراب الفرعية (في الاسماء الستة : أباه ،

أبوه ...)

(42) للمثنى في حالة الرفع وفي غيرها حالات إعرابية كثيرة

نسبة حظ الالف منها 1/5 بالاضافة الى انعدام حتى التمييز الشكلي

في حالتها الجر والنصب . وكذلك اعرابات الاسماء الستة فيها أوجه

مختلفة .

(* المقصود هو إعراب الاسماء الست .

(43) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 81 (91) .

44) وبين العلامات الاصلية والفرعية تباين كبير من حيث الوصف والوظيفة .

- 1 - الحركات الاصلية تمثل حركات أعضاء نطق المتكلم بخلاف غالبية العلامات الفرعية . (مثلا مثنى مرفوع بالالف) منصوب بالكسرة) أو (مجرور بالفتحة) .
- 2 - الاصلية تصبح في المعرب فيها مقولتا : حرف الاعراب وعلامة الاعراب بعكس اغلبيية الفرعية .
- 3 - تقدر وتنوى في بعض الحالات ، بعكس كل الفرعية .
- 4 - المعرب بها لا تتعدى أوجه إعرابه بغيرها بعكس بعض من الفرعية .

- 5 - عند إسقاطها من الكلمة لا تتغير البنية الصرفية بعكس بعض الفرعية في (المثنى والجمع المذكر) .
- 6 - تتحقق بها عملية التصنيف كلية ، بخلاف بعض الفرعية مثل الياء في الجمع والمثنى في حالتي الجر والنصب (وجمع المؤنث السالم في حالتي الجر والنصب) .

45) يقول الزجاجي : «فأما الاعراب فيه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : ما أحسن زيد . أو ضرب عمر زيد غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال ما أحسن زيدا (وهو متعجب) وما أحسن زيد (ينفي) وما أحسن زيد (يستفهم) أبان بالاعراب عن المعنى الذي أراده ، ويبطل مفعول علامة الاعراب في غير هذا المستوى من التركيب بمفهوم تظافر العلامات مثل الرتبة والسبق الى الذهن ، وسمات الكلمات ...

المصادر والمراجع

- ابن جني ، أبو الفتح - الخصائص - ت : محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ابن يعيش ، يعيش بن علي - شرح المفصل للزمخشري - عالم الكتب - بيروت .
- الأنباري ، عبد الرحمن - الانصاف في مسائل الخلاف - ت : محمد محيي الدين عبد الحميد - دارالفكر .
- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - الهيئة المصرية

- العامة للكتاب - ط 2 - 1979 .
- الخليل ، أبو عبد الرحمان بن احمد - كتاب الجمل في النحو -
ت : فخرالدين قباوة - ط 1 - 1985 - مؤسسة الرسالة .
- الزجاجي ، أبو القاسم - كتاب الجمل في النحو - تحقيق وتقديم :
علي توفيق الحمد - ط 2 - 1986 .
- الزجاجي ، أبو القاسم - الإيضاح في علل النحو - ت مازن
المبارك - ط 4 - 1982 .
- سيبويه ، أبو بشر - الكتاب - ت : عبد السلام محمد هارون -
ط 2 - 1983 - عالم الكتب - بيروت .
- السيوطي ، جلال الدين - الأشباه والنظائر - ط 1 - 1984 -
دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت .
- السيوطي ، جلال الدين - همع الهوامع - تصحيح : محمد بدر
الدين النعساني ، دار المعرفة - بيروت .
- عبد الرحمان بودراع - نظام الأصل والفرع ومستويات التحليل
النحوي في كتاب المقتضب للمبرد - رسالة جامعية - كلية الآداب
بفاس - 1986 - 1987 .
- المبرد ، أبو العباس المقتضب - ت : محمد عبد الخالق عزيمة -
عالم الكتب - بيروت - 1963 .